منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الحادي عشر
البند ٧-٢ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC11/5
١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩

توصيات مراجعي الحسابات الخارجي والداخلي: التقدم المحرز في عملية التنفيذ

تقرير من الأمانة

١- طلب القرار ج ص ع٥٨-٤ إلى المدير العام أن يقترح إنشاء برنامج لتتبع التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية يتضمن أطراً زمنية للتنفيذ. ووافقت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، في اجتماعها الرابع الذي عقد في أيار/ مايو ٢٠٠٦، على ضرورة مواصلة رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بمتابعة توصيات مراجعة الحسابات عن كثب. وتبعاً لذلك طلبت اللجنة إلى الأمانة إبلاغها بصفة خاصة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.[١]

٢- وهذا التقرير المرحلي هو رابع تقرير عن وضع وتوجهات عمل الأمانة المستقبلي فيما يتعلق برصد تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية. ويتضمن التقرير المرحلي السابق بشأن هذا الموضوع - الذي قُدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها التاسع المنعقد في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩[٢] - ملخصاً عن الإجراءات المحددة التي اتُخذت استجابة للتوصيات الهامة التي وردت في آخر تقرير لمراجع الحسابات الخارجي والذي قُدم إلى جمعية الصحة العالمية الحادية والستين.[٣]

٣- واقترحت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها التاسع ضرورة إدراج الجدول المتضمن للمعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات مستقبلاً كملحق بوثيقة الأمانة ذات الصلة بدلاً من إتاحته في قاعة الاجتماع. ووافقت الأمانة على المقترح وأُدرجت المعلومات المتعلقة بهذه المسألة في تقرير اللجنة إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة.[٤] وترد في الملحقين ١ و٢ من هذه الوثيقة التفاصيل ذات الصلة بشأن عملية التنفيذ. ويرد أدناه ملخص للنقاط الرئيسية التي تتضمنها، مع إيلاء اهتمام خاص للمراجعتين الداخلية والخارجية للحسابات واللتين بقيتا مفتوحتين منذ فترة طويلة من الزمن. ومن المتوقع أن تقدم هذه المعلومات في المستقبل على أساس منتظم إلى لجنة المنظمة التي أنشئت حديثاً باسم لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وذلك لاستعراضها بالاقتران مع التقارير التي أعدها بشكل مستقل مكتب خدمات المراقبة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي.

---

١ الوثيقة ج٥٩/٣١، الفقرة ٦.

٢ الوثيقة EBPBAC9/6.

٣ الوثيقة ج٦١/٢٣.

٤ الوثيقة م ت١٢٤/٣.

الإجراءات المتخذة بشأن توصيات مراجعي الحسابات

تقارير مراجع الحسابات الداخلي

٤- لقد تسنى إحراز تقدم يتعلق بتقرير واحد من تقارير مراجع الحسابات الداخلي حيث كانت عملية التنفيذ صعبة، ومن ثم فقد تم إرجاؤها. وقد شرع في حل المسائل المرتبطة بمصروفات الهاتف في المقر الرئيسي وذلك عقب تنفيذ نظام معدل في مجال محاسبة المكالمات. ويتيح هذا النظام للموظفين تحديد المكالمات الهاتفية الخاصة التي تستخدم الهواتف المحمولة التي تمتلكها المنظمة، ويتيح للمشرفين استعراض جميع المكالمات التي أجريت باستخدام الهواتف المحمولة والمكتبية على حد سواء. ويجري خصم تكاليف المكالمات الخاصة بعد تحديدها من راتب الشهر التالي. وتُسترجع تكلفة جميع المكالمات الخاصة بطريقة مماثلة من الموظفين العاملين في المكاتب الإقليمية والقطرية. وعلى الرغم من أن النظام المعمول به لايزال يقوم على كلمة الشرف ويعتمد على تصريح الأفراد بالمكالمات الهاتفية التي أجروها انطلاقاً من الهواتف المحمولة والمكتبية، فإنه سيتم تعزيزه بشكل أكبر عن طريق سلسلة من تدابير المتابعة الجديدة التي ينبغي لها أن تخفف، على نحو جماعي، من دواعي القلق المتبقية في مجال مراجعة الحسابات.

٥- وقد تقرر بوجه خاص ما يلي: (أ) تعزيز نظام محاسبة المكالمات عن طريق إدخال تدابير أشد حزماً للتأكد من أن التصريحات عن المكالمات الخاصة هي تصريحات شاملة ومستكملة في موعدها؛ (ب) المبادرة إلى اتخاذ إجراءات بالنسبة إلى جميع الأرصدة غير المسددة يقضي باسترجاع تكلفة المكالمات غير الرسمية، بما فيها تلك التي أجريت في فترات سابقة. وعلاوة على ذلك، فإنه يجري وضع سياسات ومعايير ومبادئ توجيهية أكثر صرامة فيما يتعلق بمنح الهواتف المحمولة وما إلى ذلك من الأجهزة لموظفي المنظمة. وسيقدم إلى الإدارة العليا شهرياً تحليل موجز عن مصروفات الهاتف من شأنه أن يتيح القيام برصد أفضل من خلال تحليل الاتجاهات وتحديد المبالغ المرتفعة بشكل غير عادي أو أنماط الإنفاق. وهو سيساعد في المقابل على اتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة في مجال المتابعة، بما في ذلك استرجاع التكاليف بشكل تلقائي من الرواتب في حالة التحديد المتأخر للمكالمات الخاصة.

٦- ولا تحمل التطلعات الرامية إلى إيجاد حل سريع لمسائل مراجعة الحسابات الطويلة العهد الكثير من الأمل بالنسبة إلى المراجعتين المتعلقتين بإدارة الأمن التي تضم على التوالي وحدة أمن الموظفين في المقر الرئيسي والأمن في الأقاليم. وتكمن العقبة الرئيسية في كلتا الحالتين في نقص التمويل الكافي لضمان امتثال جميع مكاتب المنظمة بشكل كامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا في الأمم المتحدة. وفي ضوء حجم العجز القائم في مجال التمويل – ويقدر بحوالى ٤٨,٥ مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى مجموع الاحتياجات في مجال السلامة والأمن، سواء المتصلة منها أو غير المتصلة بسلامة وأمن المباني– فإنه لا يمكن إقفال هذه المراجعة إلاّ عند موافقة الأجهزة الرئاسية للمنظمة على توفير أموال إضافية.

٧- وتتضمن أحدث محاولة بذلتها الأمانة للحصول على إرشادات بشأن هذه المسائل، بغية تحديد آلية تمويل مستدام وطويل الأجل في مجال السلامة والأمن والاستثمارات الرأسمالية، تقديم تقرير عن سلامة وأمن الموظفين والمباني والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والستين التي انعقدت في أيار/ مايو ٢٠٠٩.[١] غير أن الشعور الذي ساد لدى الدول الأعضاء كان يقضي بأن الاتفاق على "مجموعة"

١ الوثيقة ج٤/٦٢ إضافة ١.

تمويلات محددة يتوقف على التقدم المحرز في مجال بعض المبادرات الجارية في نطاق الأمم المتحدة بشأن السلامة والأمن.

٨- وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، فإنه يجري الآن استكمال إطار جديد بشأن المساءلة، وسيُقدم بمجرد حصوله على تأييد مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه. ويستند هذا الإطار على نهج جديد للسلامة والأمن في أحد أماكن العمل وينصب فيه التركيز على "كيفية البقاء" في هذا المكان عوض التركيز على "موعد مغادرته". ومن المأمول أن يمكّن هذا الإطار مجتمع الأمم المتحدة من تقديم برامج بالغة الأهمية حتى في أشد الظروف صعوبة من الناحية الأمنية. غير أن الوثيقة الجديدة التي تعرض هذا الإطار توضح أيضاً ضرورة أن يضمن كل رئيس من الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة توفير التمويل الكافي لسلامة وأمن الموظفين. وتثير هذه المسألة لمنظمة الصحة العالمية قلقاً بالغاً نظراً لكونها تشكل في الوقت الحالي المنظمة الأقل امتثالاً لمعايير العمل الأمنية الدنيا مقارنة بكل وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.[١]

٩- وفيما يخص التقرير الآخر الذي طال انتظاره وهو تقرير بالغ الأهمية، أي تقرير مراجع الحسابات الداخلي بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، فقد تسنى إحراز تقدم كبير بشأنه عقب إجراء دراسة استشارية مفصلة في أوائل عام ٢٠٠٩ تضمنت تصنيفاً للمخاطر القائمة. وهذا ما وفر الأساس لما يجري الاضطلاع به حالياً من تنفيذ نظام كامل لإدارة المخاطر المؤسسية، بما يشمل تحديد المخاطر الرئيسية وإدارتها بشكل منظم. ولم يتسن بعدُ لمراجع الحسابات الداخلي القيام مرة أخرى باستعراض فعالية النظم الجديدة لإدارة المخاطر واستدامتها على المدى البعيد وبذل الجهود المتصلة بهذا الشأن، غير أن من المأمول التوصل إلى إقفال هذه المراجعة بمجرد إعراب مراجعي الحسابات عن ارتياحهما لتنفيذ هذه النُظم.

١٠- وبالنسبة إلى التقارير المفتوحة الأخرى في مجال المراجعة الداخلية للحسابات، فقد تسنى، بشكل كبير، تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الداخلي بشأن الاختيار والتوظيف في المقر الرئيسي، وبقيت توصية واحدة من التوصيات معلقة، وهي تلك التي تتعلق بالتوظيف لمدة قصيرة. وقد جاء الرد بطيئاً على تقييم مراجع الحسابات الداخلي للمخاطر فيما يتعلق بمذكرة التفاهم التي تستضيف المنظمة المرفق الدولي لشراء الأدوية بمقتضاها. غير أنه يجري حالياً إعداد مذكرة مشتركة بين الأمانة والمرفق بحيث تركز على المخاطر الخمسة الأكثر وخامة والتي تسنى تحديدها في الموجز التنفيذي لتقرير مراجعة الحسابات. بيد أن الردود جميعها لا تندرج بالقدر الكافي ضمن اختصاص إدارة المنظمة في ضمان تقديم إجابة سريعة؛ وهذا هو الحال على سبيل المثال بالنسبة إلى تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بشراكات منظمة الصحة العالمية.

١١- وأخيراً، قدمت إدارة مركز الخدمات العالمي في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ إجابة مفصلة على تقرير مراجع الحسابات الداخلي بشأن تقييم جاهزية مراقبة المركز. ولايزال هذا التقرير المقدم قيد الاستعراض. وقد أشير إلى التحليل الإضافي لمراجعة الحسابات الداخلية في انتظار صدور حصيلة استعراض الضوابط في مركز الخدمات العالمي، وهو ما تضطلع به حالياً إحدى الشركات الرائدة في مجال مراجعة الحسابات نيابة عن مراجع الحسابات الداخلي. وقد تتجنب المراجعة الإضافية للحسابات الحاجة إلى تقديم مزيد من الردود على المراجعة السابقة للحسابات. ويرد في المناقشة المتعلقة بالمراجعات الأخيرة للحسابات الخارجية والمذكورة أدناه المزيد من المعلومات بشأن مسائل مراجعة الحسابات المتعلقة بنظام الإدارة العالمي وأولى المشاكل التي حدثت معه.

١ للحصول على مزيد من التفاصيل، ولاسيما ما يتعلق باحتياجات التمويل غير الملباة في مجال الأمن، انظر الوثيقة م ت١٢٦/٢٤.

تقارير مراجع الحسابات الخارجي

١٢- أبرز مراجع الحسابات الخارجي المخاطر المرتبطة بتثبيت أُسس نظام الإدارة العالمي، بما فيها استخدام انتقال الحسابات لتيسير تحويل البيانات الموروثة وإدراج الشؤون المالية للأقاليم المختارة المعنية. ومن الآمال المعقودة في هذا الصدد تبديد دواعي القلق المتعلقة بتحويل البيانات قبل بدء العمل بالنظام في هذه الأقاليم وذلك بغية ضمان موثوقية نواتج هذا النظام. وقد استجابت الأمانة لهذه الشواغل بتصفية البيانات والتحقق منها واختبارها بشكل أكثر دقة مما كان عليه الحال عند بدء العمل بنظام الإدارة العالمي في المجموعة الأولى من الأماكن في تموز/ يوليو ٢٠٠٨. وستكون النتائج متاحة لأغراض التحليل في مطلع عام ٢٠١٠.

١٣- وتتضمن مجالات الشواغل الأخرى أمن المعلومات المخزونة إلكترونياً والحاجة إلى وجود خطة موثقة وشاملة للتعافي بعد الكوارث من شأنها ضمان استمرارية أعمال مركز الخدمات العالمي في كوالالمبور.

١٤- وقد جرى أيضاً إبراز مشاكل المعالجة التقنية التي يشكو منها الجزء الخاص بالموارد البشرية في نظام الإدارة العالمي – الذي يؤثر، على سبيل المثال، على مطالبات المرتبات والسفر– باعتبارها من الشواغل الهامة التي يطرحها مراجع الحسابات الخارجي. وقد أولت الإدارة اهتماماً كبيراً لمسألة تعزيز الجزء الخاص بالموارد البشرية وحل بعض المشاكل المحددة؛ وقد تظهر نتائج هذه الجهود المبذولة في مطلع عام ٢٠١٠.

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

١٥- اللجنة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

الملحق ١

ملخص عن حالة مراجعة الحسابات المفتوحة: تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مصروفات الهاتف في المقر الرئيسي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ تتناول المسألة العالقة الرئيسية ضرورة استعراض أنماط الاستخدام وسياسات المنظمة في مجال الاتصالات واسترجاع التكاليف المستحقة للمكالمات الخاصة على الهواتف المحمولة. ويؤدي التأخير المرتبط ببدء العمل بنظام الإدارة العالمي إلى تأجيل تنفيذ الأعمال المنوي القيام بها في عام ٢٠٠٨. وقد وضع نظام لتتبع المكالمات منذ سنوات، غير أنه يبقى نظاماً يقوم على أساس كلمة الشرف. وأُدخل على نظام الإدارة العالمي في أيار/ مايو ٢٠٠٩ نظام معدل في مجال محاسبة المكالمات من شأنه أن يمكّن من تحديد جميع المكالمات الخاصة واسترجاع تكلفتها لاحقاً من الرواتب. وسيجري من الآن فصاعداً تقديم تحليل شهري موجز عن مصروفات الهاتف، مما يمكّن من تحسين مستوى الرصد وتشديد المتابعة. وسوف يتيح قيام الموظفين بإكمال تصريحاتهم بشأن المكالمات الخاصة لاسترجاع تكلفتها لاحقاً إقفال هذه المراجعة.
الأمن في المقر الرئيسي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ تكمن العقبة الرئيسية أمام إقفال هذه المراجعة، مثلها في ذلك مثل مراجعة الحسابات المتعلقة بالأمن في أقاليم المنظمة، في عدم وجود التمويل الكافي الذي يضمن امتثال جميع مكاتب المنظمة لمعايير العمل الأمنية الدنيا في الأمم المتحدة. وتقدر الفجوة القائمة في مجال التمويل بحوالى ٤٨,٥ مليون دولار أمريكي (بالنسبة إلى جميع مباني المنظمة). ويبدو في ضوء الحجم الذي بلغته هذه الفجوة أنه لا يمكن إقفال هذه المراجعة إلاّ عند موافقة المجالس الرئاسية للمنظمة على تقديم تمويل إضافي.
إدارة المخاطر المؤسسية	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ أُحرز تقدم كبير عقب إجراء إحدى الشركات الرائدة في مجال الخبرة الاستشارية لشؤون التنظيم في مطلع عام ٢٠٠٩ لدراسة مفصلة تضمنت تصنيف المخاطر القائمة. وتتواصل أنشطة المتابعة الرامية إلى تنفيذ نظام كامل لإدارة المخاطر المؤسسية، وهي تشمل تحديد المخاطر وإدارتها بشكل منظم. ويشكل قيام مراجع الحسابات الداخلي بزيادة رصد فعالية النظم الجديدة لإدارة المخاطر واستدامتها على المدى البعيد وبذله للجهود المتصلة بهذا الشأن شرطاً مسبقاً لإقفال هذه المراجعة.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
الحسابات المصرفية للجمعيات وسائر الكيانات المنشأة من قِبَل موظفي المنظمة	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ نُفذت توصيات تعزيز ضوابط الحسابات المصرفية القائمة للجمعيات. بيد أنه لم يكن بالإمكان القيام بالعمل نفسه بالنسبة إلى التوصيات الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية لإنشاء وتشغيل الجمعيات وسائر الكيانات ذات الصلة بالمنظمة وحساباتها المصرفية لكونها مرتبطة بالمفاوضات الأوسع نطاقاً والتي لاتزال متواصلة بين إدارة المنظمة وجمعيات موظفي المنظمة بشأن أحكام المنظمة القانونية في مجال الرعاية الاجتماعية للموظفين.
الاختيار والتوظيف في المقر الرئيسي للمنظمة	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ قد تسنى بشكل كبير تنفيذ هذه المراجعة، وبقيت توصية واحدة معلقة، وهي التي تعنى بالتوظيف لمدة قصيرة. وفي اجتماع عقد في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، جرى تبادل معلومات إضافية مع المراجعين ويبدو أن معظم الشواغل المتبقية في مجال مراجعة الحسابات هي قيد المعالجة حالياً.
لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ قدمت أمانة اللجنة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ رداً على إجراءات المتابعة المتخذة حتى هذا التاريخ. ولا يزال مكتب خدمات المراقبة الداخلية يعكف على وضع تقييم لهذا الرد.
تقييم المخاطر المتعلقة بمذكرة التفاهم مع المرفق الدولي لشراء الأدوية	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ يجري حالياً، بعد بداية بطيئة، إعداد رد شامل على توصيات المراجعين – في شكل مذكرة مشتركة بين الأمانة والمرفق. وستركز المذكرة على المخاطر الخمسة الأكثر وخامة والتي تسنى تحديدها في الموجز التنفيذي لتقرير مراجعة الحسابات. ويزمع تقديم هذا الرد في الفترة الممتدة من منتصف إلى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.
مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأفريقيا في برازافيل	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ أشارت التقارير المرحلية، خلال عام ٢٠٠٨، إلى حل بعض المسائل ولاسيما في مجال المشتريات. غير أن حالة تنفيذ ست توصيات أخرى في مجال مراجعة الحسابات لاتزال مفتوحة. وورد في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ رد إضافي من المكتب الإقليمي أدى إلى إمكانية إقفال عدة توصيات إضافية.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
تقييم جاهزية مركز الخدمات العالمي في نظام الإدارة العالمي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ قُدم رد مفصل على المراجعة في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٩ وهو لا يزال قيد الاستعراض. وقد أُشير إلى تحليل إضافي لمراجعة الحسابات الداخلية في انتظار صدور حصيلة استعراض الضوابط في مركز الخدمات العالمي، والذي تضطلع به إحدى الشركات الرائدة في مجال مراجعة الحسابات نيابة عن مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ويجري حالياً إعداد هذه المراجعة؛ وهذا يعني عدم الحاجة إلى تقديم رد إضافي على المراجعة السابقة للحسابات.
مكتب ممثل المنظمة في داكا	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ أكد رد قُدم على هذه المراجعة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ التنفيذ الفعال لبعض التوصيات. وطُلب تقديم مزيد من المعلومات بشأن أربع توصيات أخرى. وأُرسل إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ رد إضافي بشأن متابعة المسائل العالقة، وهو الآن قيد التقييم.
مكتب ممثل المنظمة في بريتوريا	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨ ورد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ رد يؤكد التنفيذ الفعال لبعض التوصيات. وطلب مكتب خدمات المراقبة الداخلية إعداد توصية إضافية. وورد رد جزئي يومي ٥ و١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩؛ ومع ذلك فإن الحاجة تستدعي المزيد من المتابعة.
مراجعة الحسابات المتعلقة بأداء المنظمة في تعاونها مع القطاع الخاص	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ ورد رد أولي يوم ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ وأتاح إقفال بعض التوصيات. ومع ذلك فقد أُفيد أنه من الضروري الاستمرار في الرد على سائر التوصيات الرئيسية.
مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأوروبا	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ ورد رد أولي إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ وهو الآن قيد التقييم.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ ورد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ رد يؤكد التنفيذ الفعال لعدد من التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وأُرسل إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ تقرير حالة بشأن تنفيذ التوصيات الخمس التي بقيت عالقة. ولا يزال التقرير قيد الاستعراض.
دائرة مكافحة مرض الأيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ قُدم إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية، في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، رد يتناول معظم المسائل. ومن المزمع تقديم رد إضافي في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.
عمليات الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها، في المقر الرئيسي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ ورد يوم ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ رد أولي يشير إلى انطلاق العمل. ومع ذلك، فلن يتيسّر إقفال سوى عدد قليل من التوصيات نظراً لورود تقرير يفيد بأن أعمال التنفيذ لاتزال جارية.
مكتب الممثل الخاص للمدير العام في الاتحاد الروسي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ أُرسل تقرير أولي إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، وهو الآن قيد التقييم.
مركز منظمة الصحة العالمية للتنمية الصحية في كوبي، اليابان	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ ورد رد شامل يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٩. ولاتزال هناك أربع توصيات عالقة في انتظار ورود أدلة وثائقية تتعلق بالتنفيذ.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
الأمن في أقاليم المنظمة	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ على الرغم من عدم ورود أي رد رسمي، فإن المسائل المطروحة تتطابق إلى حد كبير مع تلك التي سبق تحديدها في التقرير السابق لمراجعة الحسابات بشأن الأمن في المقر الرئيسي (انظر التعليقات ذات الصلة أعلاه). والأمانة الآن بصدد تقديم تقرير شامل آخر إلى المكتب التنفيذي بشأن سلامة وأمن الموظفين والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (الوثيقة م ت١٢٦/٢٤). ويركز التقرير على احتياجات التمويل غير الملباة في مجال الأمن في ضوء التطورات الأخيرة الحاصلة في نطاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهج الجديد في مجال الأمن والسلامة والمتعلق "بكيفية البقاء" في مكان من أماكن العمل.
التغطية التأمينية العالمية في المقر الرئيسي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ يجري إعداد رد أولي على تقرير مراجعة الحسابات وسيُرسل في أقرب وقت إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية.
مكتب ممثل المنظمة في إسلام أباد	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ سيُرسل التقرير الأولي إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.
مكتب ممثل المنظمة في بنوم بنه	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ أُرسل تقرير أولي إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية يوم ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٩. وأُرسل يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر تقرير إضافي يتناول جميع البنود المفتوحة، وهو الآن قيد التقييم.
منح التعليم التي يصرفها المقر الرئيسي للمنظمة	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ تلقى مكتب خدمات المراقبة الداخلية رداً في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ وأعقبه ورود رد إضافي يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، تضمن معلومات إضافية بشأن عدد من التوصيات. والرد الأخير هو الآن قيد الاستعراض وتغطي أيضاً مراجعة حسابات الضوابط في مركز الخدمات العالمي التي تضطلع بها حالياً إحدى الشركات الرائدة في مجال مراجعة الحسابات، من ضمن أمور أخرى، مسألة معالجة منح التعليم.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
الحسابات الواجبة الدفع بعد بدء العمل بنظام الإدارة العالمي	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ ورد رد في تموز/ يوليو ٢٠٠٩، غير أنه لم يتم حتى الآن تناول معظم التوصيات إلا بصورة جزئية. كما يتوقف القرار المتعلق بشروع مكتب خدمات المراقبة الداخلية في اتخاذ إجراء متابعة إضافي على النتائج الصادرة عن مراجعة حسابات الضوابط في مركز الخدمات العالمي التي يجري إعدادها حالياً.
وحدة مكافحة الملاريا التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٩ أُرسل رد أولي يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩. وأجاب مكتب خدمات المراقبة الداخلية في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، حسب الأصول المرعية، ليقفل بذلك بعض التوصيات. ويواصل الموظفون المعنيون في المكتب الإقليمي استعراض التوصيات العالقة. ومن المزمع تقديم تحديث بشأن التنفيذ الذي يضطلع به هؤلاء الموظفون إلى مكتب خدمات المراقبة الداخلية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.
مكتب ممثل المنظمة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كويتو	تاريخ تقديم مراجعة الحسابات إلى الإدارة: ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ أُرسل رد أولي يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، وهو الآن قيد الاستعراض.

الملحق ٢

ملخص عن حالة مراجعة الحسابات المفتوحة: تقارير مراجع الحسابات الخارجي

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
متابعة العقود وخدمات الشراء	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ أدمج تقرير المراجعة مع تقرير مراجعة سابق كان قد أرسل إلى الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥. وشملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، واتفاقات التأمين، وتدابير الشحن، وشراء اللقاحات، والوقت المنفق في إعداد أوامر الشراء، والمزادات والمشتريات الوحيدة المصدر، وتقديرات الأسعار، والمشتريات المنخفضة القيمة، وقاعدة بيانات الموردين. واقترحت الإدارة تنفيذ العديد من التوصيات بعد إدخال نظام الإدارة العالمي. وقد أرسلت الردود ذات الصلة إلى مراجع الحسابات الخارجي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ في ضوء الخبرات المكتسبة من خلال إدخال نظام الإدارة العالمي. وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، أبدى مراجع الحسابات الخارجي قبوله للرد في ما يختص بجميع البنود باستثناء رصد الوقت المنفق في إعداد أوامر الشراء في الوحدة المسؤولة عن عقود خدمات الشراء. ويظل هذا البند مفتوحاً، انتظاراً لاستقرار العمل بنظام الإدارة العالمي. وأفاد مراجع الحسابات الخارجي، في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، بأن تقريراً مرحلياً آخر كان قيد الانتظار.
مراجعة حسابات المكتب الإقليمي الأوروبي	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي الشراء، واتفاقات الخدمات التقنية، واتفاقات أداء الأعمال، والميزانيات البرمجية، والدفعات المقدمة للموظفين، والتأمين الصحي للموظفين (لا تجيز قواعد التأمين الصحي للموظفين إعطاء سلف). وقد أكد المكتب الإقليمي، في آذار/ مارس ٢٠٠٩ تنفيذ الإجراءات الخاصة بالشراء واتفاقات الخدمات التقنية، واتفاقات أداء الأعمال، والميزانيات البرمجية، والتأمين الصحي للموظفين. وكانت الردود المتعلقة بالدفعات المقدمة الخاصة بالموظفين ماتزال قيد الانتظار.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
	وفي ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩، قام مراجع الحسابات الخارجي بتسوية جميع البنود فيما عدا الحسابات الشخصية، التي ظلت مفتوحة انتظاراً لتوضيح البنود القديمة المدرجة تحت سلف الرواتب. وسيقوم مراجع الحسابات الخارجي بالتصديق على الإجراءات المتخذة حول الحسابات الشخصية وذلك في تقرير المراجعة المقرر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.
المراجعة الخاصة بمكتب ممثل المنظمة في كابول	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي حساب السُلف، ودفتر المبالغ النقدية، والجرد، والمشتريات، وإدارة البرنامج، والالتزامات غير المسددة، والمنح الدراسية، واتفاقات أداء الأعمال والتعاون المالي المباشر. وقد أمكن، من خلال الردود التي وردت من المكتب بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، تسوية البنود التالية، حساب السُلف ودفتر المبالغ النقدية والجرد والمشتريات والمنح الدراسية واتفاقات أداء الأعمال. وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، قام مراجع الحسابات الخارجي بتسوية جميع البنود في ما عدا الالتزامات غير المسددة التي ظلت مفتوحة انتظاراً للتصفية الكاملة. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن رداً آخر كان قيد الانتظار من المكتب الإقليمي.
نظام الإدارة العالمي – عمليات المشروع والتأهب للتنفيذ	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: شباط/ فبراير ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي إدارة المشروع، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام، وإدارة السجلات، وتحويل البيانات ونقل النظام، واختباره، وتكلفة المشروع، والمشتريات، وإنهاء العمل بالنظام القديم، وخطط التعافي بعد وقوع الكوارث، والتدريب، والجاهزية التنظيمية، والطباعة والأمن. وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، كانت قد تمت تسوية غالبية البنود وذلك ضمن الردود التي وردت من الإدارة. ولاتزال بعض البنود لم تتم تسويتها ريثما يستقر العمل بنظام الإدارة العالمي وإدخاله بالكامل في الأقاليم. وبالنسبة للبنود ذات الصلة، بما في ذلك المشتريات، وإنهاء العمل بالنظام القديم، والتكلفة، فكانت ستتم مراجعتها ضمن مراجعة حسابات المقر الرئيسي المقرر إجراؤها في آذار/ مارس ٢٠٠٩. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن البنود التالية لم تتم تسويتها ريثما يستقر العمل بنظام الإدارة العالمي والتصديق على ذلك: وبالنسبة للمواعيد النهائية لإدخال النظام، وتحليل التكاليف، والاختبارات المتوازية، والسيناريوهات الشاملة لاختبار قبول المستخدمين للنظام، وإدارة المعارف، والشبكة الخاصة العالمية، والمشتريات، وقضايا حفظ قواعد البيانات وأمن النظام، فسيتم تحديثها من قِبَل الأمانة.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مراجعة حسابات المقر الرئيسي ٢٠٠٨	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: شباط/ فبراير ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي الأرصدة النقدية، وحسابات السُلف، والتأمين الصحي للموظفين، والحسابات الشخصية (الحسابات المدينة والحسابات الدائنة) والدخل المتنوع، والتعهدات، وتقسيم الأرباح، وصندوق العقارات، ومعادلة الضرائب، وصناديق مواقف السيارات، والمعايير المحاسبية لنظام الأمم المتحدة. وتمت تسوية غالبية البنود في الردود التي وردت من الإدارة بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٩. وفي ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن ثلاثة من البنود ظلت دون تسوية وهي: الحسابات المدينة (الحسابات الشخصية التي تنتظر الإسقاط)، عمليات مواقف السيارات في المواقف السفلية تحت الأرض، واستخدام صندوق العقارات لإجراء الإصلاحات والتغييرات الرئيسية في مباني المكاتب. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي كذلك أن تقريراً مرحلياً آخر مايزال قيد الإعداد.
البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية)	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي كشوف الأموال المتاحة، والودائع النقدية، والأمن، والمعدات المعمِّرة، ومراقبة الميزانية، والمشتريات المحلية، والأرصدة المستحقة، وإدارة المشروع، والتعاون المالي المباشر، وخطابات الاتفاق، واتفاقات الخدمات التقنية، وإدارة الجرد. وقد قبلت الإدارة، في الرد الذي ورد منها، التوصيات وأفادت مراجع الحسابات الخارجي أن هذه التوصيات قيد التنفيذ. وفي استكمال للوثائق المقدمة في عام ٢٠٠٩، تمت تسوية البنود المتعلقة بالمشروع وبإدارة الجرد. وتناول رد إضافي، ورد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ الحسابات المصدق عليها، والالتزامات غير المسددة، والمدفوعات ما بين المكاتب، كما قدمت إيضاحات حول قيمة الأرض والمباني. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن جميع البنود قد تمت تسويتها، باستثناء سُلف الرواتب (في انتظار التخليص)، وإدارة المشروع وإدارة الجرد، التي كانت قيد التسوية. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أوضح رد مراجع الحسابات الخارجي أن بنداً واحداً فقط وهو سُلف الرواتب هو الذي ظل دون تسوية.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مراجعة حسابات المكتب الإقليمي الأفريقي	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي مراقبة الميزانية، واستخدام الأموال، والأرصدة السالبة، والسُلف، وإدارة الأموال النقدية، ومضاهاة كشوف الحسابات المصرفية، والتعاون المالي المباشر، والحسابات الشخصية، وإدارة الموارد البشرية، واتفاقات أداء الأعمال، واتفاقات الخدمات التقنية والمشتريات، والجرد، والمنح الدراسية، وإدارة البرنامج. وقبلت الإدارة، في ردها، التوصيات وأضحت لمراجع الحسابات الخارجي أن تنفيذ هذه التوصيات كان جارياً. وفي استكمال للمستندات التي قدمت في عام ٢٠٠٩ أمكن تسوية البنود المتعلقة بالمشروع وإدارة الجرد. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، أمكن من خلال المستندات الإضافية التي قدمت تقديم معلومات حول الجرد شملت تركيب برامج تتبع سير الجرد في المكاتب القطرية، وإصدار الاختصاصات المحددة للمقاولين للمساعدة في مضاهاة الحسابات الشخصية، وإعداد التقارير المحدَّثة حول التعاون المالي المباشر من قِبَل البلدان، وإدارة الموارد البشرية (نظام إدارة وتطوير الأداء) والتعاقد. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٩، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن جميع البنود قد تمت تسويتها في ما عدا التعاون المالي المباشر، والحسابات الشخصية، وإدارة الموارد البشرية، والجرد، واتفاقات أداء الأعمال. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أوضح رد أرسله مراجع الحسابات الخارجي أن البند المتعلق باتفاقات أداء الأعمال قد تمت تسويته. وفي رد على المستندات التي قدمتها الإداة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن التوصيات الخاصة بالتعاون المالي المباشر، والحسابات الشخصية، وإدارة الموارد البشرية (نظام إدارة وتطوير الأداء) والجرد ظلت بدون تسوية انتظاراً لاستكمال الأنشطة الجارية.
مراجعة حسابات مكتب ممثل المنظمة في أبوجا	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي مراقبة الميزانية، والأرصدة السالبة، والسُلف، والأرصدة النقدية والمصرفية، والحسابات الشخصية، وإدارة الموارد البشرية، واتفاقات أداء الأعمال، واتفاقات الخدمات التقنية، والمشتريات، وإدارة الجرد، وإدارة البرنامج. وورد رد المكتب الإقليمي، في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩ على ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي حول مراقبة الميزانية، وحول اتفاقات أداء الأعمال، واتفاقات الخدمات التقنية، والمشتريات، وإدارة الجرد، وإدارة البرنامج. وفي ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه تمت تسوية جميع البنود في ما عدا الأرصدة السالبة، وحسابات السُلف، وإدارة الجرد، وأن البند الخاص بالمشتريات ستتم تسويته لدى استكمال عملية مرتسمات الموردين. كما أوضح رد مراجع الحسابات الخارجي الذي ورد في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ أن إجراءً كان قيد الانتظار بخصوص الأرصدة السالبة، وحسابات السُلف، والحسابات الشخصية، والمشتريات (مرتسمات الموردين)، وإدارة الجرد.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي مراقبة الميزانية، واستخدام الأموال، وإعادة البرمجة، والالتزامات غير المسددة، والأرصدة السالبة، والحسابات المعلقة، وإدارة الأموال النقدية، ومضاهاة كشوف الحسابات المصرفية، وحسابات السُلف، والتعاون المالي المباشر، والحسابات الشخصية، وإدارة الموارد البشرية، واتفاقات أداء الأعمال، واتفاقات الخدمات التقنية، والمشتريات، والجرد، والتأمين، والمنح الدراسية، وإدارة البرنامج، وتطبيق نظام الإدارة العالمي. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩، أوضح رد المكتب الإقليمي قبول غالبية البنود وأن التوصيات المتعلقة بالأرصدة السالبة والمنح الدراسية قد تم تنفيذها. وتم تقديم تحديث آخر إلى مراجع الحسابات الخارجي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ تم إبلاغه فيه باستكمال القضايا الإقليمية واستمرار العمل حول البنود التالية ذات الصبغة العالمية: الالتزامات غير المسددة، والجرد، واستقرار العمل بنظام الإدارة العالمي. وأوضح رد مراجع الحسابات الخارجي الذي أرسل في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩ أن جميع البنود قد سويت في ما عدا الالتزامات غير المسددة، والحسابات المعلقة، والتأمين الصحي للموظفين، والجرد (نموذج سجل الإزالة الخاص بحسابات الأصول)، والتأمين، واستقرار العمل بنظام الإدارة العالمي. ولاتزال هذه البنود قيد التسوية حيث إن الإجراءات الخاصة بها ماتزال مستمرة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، قبل مراجع الحسابات الخارجي تقريراً حول القضايا الإقليمية، ولايزال بعض البنود الأخرى مثل الجرد واستقرار العمل بنظام الإدارة العالمي لم تتم بعد تسويتها.
نظام الإدارة العالمي – تحويل البيانات	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي إعداد البيانات وترتيبها، والإجازة من قِبَل أصحاب العمل، والاختبار دعماً لتطبيق نظام الإدارة العالمي، وتحويل البيانات، وقيد الإنفاق، والترحيل من الميزانية، والتقييم التقني لنظام الإدارة العالمي والجداول الزمنية لإدخال هذا النظام إلى الأقاليم. وأوضحت الإدارة، في ردها على مراجع الحسابات الخارجي في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، قبولها لجميع التوصيات وأفادت أن تنفيذ هذه التوصيات جارٍ. وأوضحت المستندات المستكملة التي قُدِّمت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والإعداد لإدخال نظام الإدارة العالمي. ويقوم مراجع الحسابات الخارجي حالياً بمراجعة مستندات الإدارة التي قُدِّمت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مركز الخدمات العالمي	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: كانون الأول/ يناير ٢٠٠٩ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي الإعداد لإدخال نظام الإدارة العالمي في الأقاليم، والحسابات الدائنة، والمشتريات واللوجستيات العالمية، وطلبات الخدمات التي لم يتم البت فيها، وسُلف السفر، وأمن تقنية المعلومات، والتعافي بعد الكوارث، وضمان استمرار الأعمال، وقائمة الخدمات، ومواد التدريب المباشر على الإنترنت، ورضاء العملاء، والسُلف، والتأمين. أوضح رد الإدارة الذي أُرسل في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ قبولها للتوصيات. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، رد مراجع الحسابات الخارجي على المستندات التي قدمتها الإدارة، موضحاً أن جميع البنود المعلقة التي أُشير إليها في الوثيقة ج٢٩/٦٢ ظلت بدون تسوية، في ما عدا مواد التدريب المباشر على الإنترنت، والسُلف، التي تمت تسويتها. وفي رد أرسله مراجع الحسابات الخارجي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أوضح أنه في انتظار تقديم مزيد من المستندات.
المركز الدولي للحساب الإلكتروني	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: آذار/ مارس ٢٠٠٩ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي حسابات الدخل، وقيد الإيرادات، وحسابات النفقات، وحسابات الأصول، والمشتريات والمستحقات المعلقة. ورد رد الإدارة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن البنود التالية ظلت دون تسوية: حسابات الإيرادات، وقيد الإيرادات، وحسابات النفقات، وحسابات الأصول، والمستحقات المعلقة.
البرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشترك بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: آذار/ مارس ٢٠٠٩ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، قيد الإيرادات، وحسابات السُلف، وإدارة الأصول، والحسابات الدائنة والمنح الدراسية. ولم يصل بعد رد الإدارة في هذا الخصوص.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: آذار/ مارس ٢٠٠٩ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي النتائج المتعلقة بالأصول، والتبعات الاحتياطية، والمساهمات الطوعية، والميزانية البرمجية، ونفقات الموظفين، والمراجعة الداخلية للحسابات، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، ورد رد الإدارة بشأن جميع البنود. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن جميع التوصيات قد تمت تسويتها، باستثناء تلك المتعلقة بالمساهمات الطوعية، والميزانية البرمجية حيث إن الإجراءات الخاصة بهما لاتزال جارية وسيتم إحاطة مراجع الحسابات الخارجي أولاً بأول بالتقدم الذي يحرز في هذا المجال.
الوكالة الدولية لبحوث السرطان	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: آذار/ مارس ٢٠٠٩ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي الحسابات المؤقتة للثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وسُلف السفر، وإدارة الجرد، واتفاقات أداء الأعمال، وما إذا كان نظام تكنولوجيا المعلومات قد يسَّر الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ أُرسل رد بشأن جميع البنود إلى مراجع الحسابات الخارجي. وفي أعقاب تقديم الوثائق في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، تم إقفال البنود التالية: الحسابات المؤقتة للثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وسُلف السفر، واتفاقات أداء الأعمال. وظل البند الخاص بإدارة الجرد مفتوحاً، انتظاراً لإيضاحات بشأنه، وظل البند الخاص بنظام تكنولوجيا المعلومات مفتوحاً ريثما يستقر العمل بنظام الإدارة العالمي والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام.

الموضوع	أحدث المعلومات عن التنفيذ
مراجعة حسابات المقر الرئيسي ٢٠٠٩	تاريخ إرسال تقرير المراجعة للإدارة: آذار/ مارس ٢٠٠٩ شملت البنود التي تضمنتها ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي المدفوعات الباطلة، ومضاهاة الحسابات المصرفية، والمدفوعات المزدوجة، واستخدام حسابات السُلف، والموردين المزدوجين، واسترداد مبالغ المطالبات غير النظامية لسداد تكاليف السفر، وفواتير وكلاء السفر، وتسجيل الجوائز، وإدارة السجلات، والدائنون المتنوعون، والالتزامات غير المسددة، ومضاهاة بيانات التأمين الصحي للموظفين، ومعاشات التقاعد، والتأمين على البضائع المنقولة، وطلبات الحصول على الاقتراحات والاختيار في ما بينها، وعقود وكلاء السفر، وطلبات اختبار كفاءة نظام الإدارة العالمي وصيانته، وإجراء الجرد والتدريب على النظام. وقد أُرسل رد مفصَّل من الإدارة في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٩ بشأن البنود المتعلقة بإدارة المبالغ النقدية، ومضاهاة الحسابات المصرفية، وحسابات السُلف، والمدفوعات المزدوجة، والموردين المزدوجين، والمطالبات غير النظامية لسداد تكاليف السفر، وسُبل التغلب على المصاعب المتعلقة باستخدام نظام الإدارة العالمي، والتدريب على النظام، ومعاشات التقاعد، والتأمين الصحي الخاص بالموظفين، وطلبات الصيانة، وعقود وكلاء السفر. وقد ورد رد من مراجع الحسابات الخارجي في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أوضح فيه أن البنود الخاصة بالمشتريات، وطلبات الصيانة، وعقود وكلاء السفر قد تمت تسويتها. وفي ما يختص بتعزيز نظام الإدارة العالمي المتعلق بالمصاعب المتصلة بالمدفوعات الباطلة، والإيصالات المصرفية، والمدفوعات المزدوجة، فسوف يتم التصديق عليها في تقارير المراجعة الخاصة بشهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. ومازالت التوصيات الأخرى في انتظار التسوية حيث لاتزال الإجراءات الخاصة بها جارية. وستتم مراجعة آلية الجوائز وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام.